

ذ. فريد الأنصاري

أبجديات البحث في الحلوم الشرعية

محاولة في التأصيل المنهجي

- ضوابط
- مناهج
- تقنيات
- آفاق

الإهداء

إلى

الشموع التي تغنى قطرة قطرة .. ترشيدا، وتبصيرا،
لأطيار المستضعفين ...

إلى

طلّاع الدراسات الإسلامية في كل مكان..

أهدي هذه الورقات.

بسم الله الرحمن الرحيم وبه أستعين

مقدمة

للمنهج العلمي عندي قصة، تبدأ منذ صباي. فقد طبع والدي بيتنا الذي نشأت فيه، بما كان يسميه ب(النظام)، من خلال أفعاله وأوامره الصارمة، حتى النعال، فقد كان على كل من يدخل عليه منا، أو حتى من الضيوف، أن يضعها حذو الجدار، مستقبلة أطرافها إياه بانتظام مستقيم : الواحدة الى جانب الأخرى، كأنها صف من الغنم مشدود الى ربق واحد.

وقد كنت أظن أن الناس جميعا على هذه الحال، ولم أتبين خطأ هذا الظن على الحقيقة، إلا من بعد ما أقمت بالحي الجامعي، في مرحلة الطلب حيث تبينت نماذج من الشباب، الذي لا يبالي أين يضع كتبه أو ثيابه، فتضايقت بذلك، ثم سارعت الى كتابة (شعار) بالطبشور على أعلى جدار الغرفة، التي سكنتها مع ثلاثة طلبة آخرين، ونصه : (النظام أساس الحياة).

و في أوائل المرحلة الجامعية، سمعت لأول مرة مصطلح (المنهج) في سياق جديد، من أحد أساتذتي الكرام، هو الأستاذ أحمد العماري، الذي كان يؤكد - في دروس تاريخ الإسلام - أن المنهج هو جوهر مشكلة الأمة، فلو استقامت عليه لاستقام لها كل شيء. بيد أنني - رغم ما لدي من حس تنظيمي سابق - لم أفصح في فهم حقيقة (المنهج) على التفصيل، وما يقصد به بالضبط، وإنما الذي رسخ في ذهني أنه أمر خطير. وتقدمت بي مراحل الدراسة، لأتوصل بعد ذلك الى أن معناه، لا يخرج عما عرفتة من قبل، في معاني (النظام) من ترتيب، وتنسيق، وضبط لمختلف أوجه النشاط، هكذا على الجملة.

ثم كان اتصالي بأستاذي الفاضل الدكتور الشاهد البوشيخي، الذي تعلمت منه تفاصيل (المنهج) حيث كانت كل أقواله وأفعاله، ترجمة لهذا المعنى. ولم يكن ذلك مقتصرًا لديه على البحث العلمي فقط، ولكن كان طابعا يطبع كل حياته تقريبا، في

سفره وحضره، فتعلمت منه في كل ذلك، أن المنهج ضد الارتجال، وأنه لا يستقيم أمر بغير ترتيب، ولا يقوم بناء بغير نسق وتركيب. وقد احتكت به في البحث العلمي، باعتباره مشرفا، فكان لي في ذلك مرشدا، ودليل ميدان، يلتفت إلى الصغيرة والكبيرة، وينبه على الجليلة والحقيقة، فكان من فضل هذه الصحبة المباركة علي، أن تبينت ما كان مبهما، من ملامح المنهج العلمي، فتجمع لدي من بنائه قواعد وأركان، تمكنت - بحمد الله - بعد وفرتها، من إرجاعها إلى أصولها وسبكها في أنساقها.

وهكذا، صار لدي يقين في أن التعلم الحق، ليس هو جمع المعارف واحتطابها، بقدر ما هو بحث في مناهجها، لا قتناص أسرارها، بإدراك كيفيات انبنائها، وطرائق تركيبها. وفرق في مقامات العلوم بين من يروي أشكالها ورسومها ومن يستنبط ويخترع أحكامها وقواعدها، إذ (العالم ليس هو الذي يحمل في رأسه خزائن ومكتبات، ولكنه الذي يعرف كيف يوظف ما في رأسه، وما في الخزائن والمكتبات، من أجل إضافة بعض الإضافات) (1).

وقد كان من فضل الله علي، أن توجهت إلى دراسة علم أصول الفقه، والاهتمام به، منذ المرحلة الأولى للطلب الجامعي، فاستفدت من مادته المنهجية، ما جعلني أكثر تعلقا بقضايا المنهج، في العلوم الشرعية بعد. ومن المستلح أن أذكر في هذا المقام أن تساؤلات الدكتور حسن حنفي، حول كثير من القضايا الأصولية، ومحاولة توظيفها المنهجي، لتقرير آرائه الغريبة، بشكل ذكي، خلال دروسه في علم أصول الفقه، التي ألقاها علينا بشعبة الدراسات الإسلامية بفاس، وكذا من خلال بعض مؤلفاته، كل ذلك جعلني أقرر التخصص في هذا العلم، وإنجاز كل بحوثي الجامعية فيه، انطلاقا من الإجازة إلى ما بعدها، وكان لهذا التخصص أثر كبير في تطوير ثقافتي المنهجية وتأصيلها.

و لذلك كله صرت أنظر بعين النقد لبرامج شعبة الدراسات الإسلامية بالمغرب، ومقرراتها، لما تعانيه من قصور منهجي شديد، سواء فيما يتعلق بالمادة المنهجية (2) أو فيما يتعلق بتدريس سائر المواد على العموم، إذ كان من أثر ذلك إنتاج بحوث

(1) مصطلحات النقد العربي: 21-22.

(2) لا تحتوي برامج الشعبة في جميع مراحلها التربوية على شيء اسمه (مادة البحث العلمي) أو (مناهج البحث العلمي).

جامعية، ليس لبعض منها حظ من العلمية إلا ما لرجل - اسمه محمد و هو لا يؤمن بالله - من الحظ في الإسلام !

و حينما قدر الله أن أشتغل بالتدريس في الشعبة، عملت ومازلت أعمل على التنبيه على خطورة القضية المنهجية، بالمعنى العام و الخاص، غير أنني حينما أسأل عن مرجع مفيد في الموضوع، كنت أجد حرجا في تعيين كتاب من المصنفات العربية، يكون مرجعا صالحا لطلاب الدراسات الإسلامية في القضية المنهجية، لتأثر كثير من هذه المصنفات بالرؤية الغربية للمنهج بشكل ظاهر أو خفي. فبدأت أشعر بالفراغ الحاصل في هذا المجال، وأهمية التصنيف فيه، بناء على رؤية شرعية لأصول المنهج وقواعده، خاصة و أن ما قرأته من كتابات في (المنهج العلمي) لا يخرج عن ثلاثة أصناف : لا تسد الحاجة المقصودة سدا تاما ، وهي:

أولاً : كتابات من المنظور الغربي للمنهج العلمي:

سواء منها ما لم يزل على أصله، أو ما هو مترجم الى العربية، أو ما صنفه المفكرون العرب أنفسهم. ورغم أهمية هذه المصنفات، وفائدتها الكبيرة، خاصة فيما يتعلق بالجانب التقني من (المنهج العلمي)، فإنها من جانب الرؤية النظرية للمنهج، وما تقدمه من قواعد وضوابط في ذلك، ذات ضرر كبير على الباحث المسلم المبتدئ، لما تتسم به من ارتباط شديد، وصريح، بالمذاهب العلمانية على مختلف صورها. فهذا مثلا : (فلاديمير كورغانوف) في كتابه (مناهج البحث العلمي) يصرح قائلاً : (العالم ملحد بصورة منهجية)⁽¹⁾ و لذلك فهو يؤكد على ضرورة (النضال من أجل علمانية التعليم)⁽⁴⁾.

هذه الرؤية هي نفسها التي تحكم كثيرا من الكتابات العربية في نفس المجال، ككتاب (أسس المنطق و المنهج العلمي) للدكتور فتحي الشنيطي، الذي يقول فيه صاحبه : (أما حكم القيمة، فليس له ارتباط بالمنهج العلمي)⁽⁵⁾.

ومثله قول الدكتور محمد عماد الدين اسماعيل في كتابه (المنهج العلمي و تفسير السلوك) ، عما أسماه ب " التكوينات الغيبية " : إنها (تفترض وجود أسباب ، أو

(3) ص : 92 .

(4) ص : 92 .

(5) ص : 98 .

عوامل غير قابلة للملاحظة، وليس من الممكن تحديدها (...) ومن هنا كانت هذه التفسيرات لا قيمة لها من حيث الوصول إلى أهداف العلم⁽⁶⁾ ! ويحذر الدكتور أحمد بدر في كتابه (أصول البحث العلمي ومناهجه) مما أسماه بـ (مصادر الثقة والتقاليد السائدة) يقول: (إن الدارسين والباحثين يقومون باقتباس بعض ما كتبه (أهل الثقة) في المجالات المختلفة، وغالبا ما يكونون مخطئين (...)) كما اعتمدت كثير من المقدمات والحيثيات -الخاصة بالدين والسلوك الاجتماعي- على كتاب مقدس، أو تقاليد معينة⁽⁷⁾، وهكذا (ترفض الطريقة العلمية، الاعتماد على مصدر الثقة)⁽⁸⁾ !

ونحن نعلم أن (أهل الثقة) في العلوم الشرعية هم الذين يحتج بحديثهم ! ورغم أن دلالة المصطلح تختلف من الفكر الغربي إلى الفكر الإسلامي، فمن يضمن لنا تثبت شباب في مثل هذه القضايا، ولما ينالوا من التكوين الفكري والمنهجي ما يتحصنون به ؟

ثانيا : كتابات في التخصصات غير الشرعية

كمناهج البحث الأدبي، أو اللغو ، أو النفسي، أو الاجتماعي ...الخ. فهذه التصنيفات زيادة على كونها - كسابقها - متأثرة في غالبيتها بالرؤية الغربية للمنهج العلمي، فإنها مرتبطة، من حيث قواعدها، وضوابطها المنهجية، بالمجال الذي صنفت فيه، فتعسر الاستفادة منها بالنسبة لطالب العلوم الشرعية. ومن هذه الكتابات، مثلا : (البحث الأدبي : طبيعته، مناهجه، أصوله، مصادره) للدكتور شوقي ضيف، و(مناهج الدراسات الأدبية الحديثة) للدكتور عمر الطالب وكذا (المناهج الفلسفية) للدكتور الطاهر وعزيز، و(أسس البحث العلمي في العلوم السلوكية) للدكتور فاخر عاقل . فهذه الكتب و أمثالها مما هو مرتبط بمجال خاص، تكاد تكون عديمة الفائدة، بالنسبة للباحث في العلوم الشرعية، لأنها تؤسس قضاياها، وتوجيهاتها المنهجية، على مفاهيم العلوم ، أو الفنون المصنفة فيها. ولذلك يعسر نقل ذلك إلى المجال الشرعي، إضافة إلى ما في هذا، من مخاطر منهجية ومعرفية ..

(6) ص : 39 .

(7) ص : 32 .

(8) ص : 43 . و بنفس المعنى و السياق استعمل د. فاخر عاقل مصطلح (أهل السلطة) .

ن : أسس البحث : 76

ثالثا : كتابات في التخصصات الشرعية

سواء في ذلك ما كتبه المسلمون، أو المستشرقون . وهي بهذه الصورة، أو تلك نادرة جدا، ويمكن تقسيمها جميعا - من حيث مقاصدها - الى قسمين :

أ - القسم الأول : وكان الغرض الغالب منه هو عرض رؤية العلماء المسلمين الفلسفية، لمناهج البحث العلمي، أي فلسفة المنهج على نحو ما فعله المستشرق الألماني فرانتز روزنتال، في كتابه (مناهج العلماء المسلمين في البحث العلمي) المترجم الى العربية، من لدن الدكتور أنيس فريجة بمراجعة الدكتور وليد عرفات . صدرت طبعته الرابعة عن دار الثقافة ببيروت سنة 1403هـ / 1983م في (230) صفحة ، من الحجم المتوسط، وقد قسم المؤلف كتابه هذا الى أربعة أقسام، فسمى المقدمة قسما أولا، وخصص القسم الثاني، لقضايا التحقيق أساسا، وقواعد ضبط المخطوطات، كما يراها القدماء من علماء المسلمين، مستمدا مادته العلمية، من كتب علماء الحديث، خاصة كتاب (المعيد في أدب المفيدو المستفيد) لعبد الباسط بن موسى بن محمد العلمي المتوفى سنة 981هـ و كتاب (تذكرة السامع والمتكلم في أدب العالم والمتعلم) ، لابن جماعة المتوفى سنة 766هـ . كما استفاد أيضا من نصوص لعلماء آخرين، من المحدثين والفقهاء، والمؤرخين والأدباء، والفلاسفة وغيرهم . وقد استغرق هذا القسم نصف الكتاب تقريبا. أما القسم الثالث فخصصه للحديث عن (طريقة المعالجة النقدية)، حيث ذكر اهتمام المسلمين بضبط الأسانيد، والدقة في النقل، وقضايا الوضع، والسرقات الأدبية وروح النقد لديهم، ونظرتهم الى الثقافات .

وأما القسم الرابع و الأخير فقد تحدث فيه عن البحث العلمي، من حيث تطوره، وتقدم أساليبه لدى المسلمين، وتجديدهم، فيما ورثوه عن الأمم السابقة، وما يتعلق بذلك من المسائل، والمعاني.

والكتاب بهذا الشكل، خاصة في قسميه الأخيرين، يجول في كل حقول المعرفة التراثية، من علوم شرعية، ولغوية، وأدب، وفلسفة، وتصوف، وطب وفلك ...الخ. وهو رغم ريادته، يمكن أن نلاحظ عليه سقوطه في تعميمات وأحكام مطلقة، غير مبنية على استقراء تام، وتلفيقه لنصوص الفقهاء، والمحدثين، والفلاسفة، والشعراء ، وغيرهم للخلوص إلى نتائج معينة وكذا إرجاعه بعض القضايا المعروفة لدى علماء الإسلام الى أصول يونانية، نحو قوله : (من العسير أن نفصل بين القصص العربي الذي يدور حول

لأدري و بين قول سقراط : إني أعرف أنني لا أعرف (9) و كذا حكمه على العقيدة الإسلامية بقوله : (إنه من الغريب حقا أن هذه العقيدة بالقضاء والقدر، لم تؤثر التأثير السيء ، في النشاط الفكري الإسلامي طيلة قرون عشرة ازدهرت فيها الحياة الفكرية نعم، عشرة قرون مرت ، قبل أن أخذت هذه العقيدة، تعمل عملها السيء، في نفوس المسلمين، وفي الحد من نشاطهم) (10) كذا! إلى غير ذلك من القضايا التي تسقطه، فيما سقط فيه المستشرقون الذين خصص لهم مقدمة كتابه للهجوم العنيف عليهم، واتهامهم بالتعصب والاستعلاء!

و الكتاب في نهاية المطاف -خلا ما يتعلق بقسم التحقيق- عبارة عن تصورات عامة لبعض القضايا المنهجية النظرية، في التراث الإسلامي، ولذلك ففائدته العملية لطلاب الدراسات الإسلامية، فيما يتعلق ببناء البحث العلمي، ضعيفة جدا .

والكتاب الثاني في هذا الباب هو : (مناهج البحث عند مفكري الإسلام واكتشاف المنهج العلمي في العالم الإسلامي) للدكتور علي سامي النشار رحمه الله، الذي صدرت طبعته الثالثة، عن دار النهضة العربية ببيروت سنة 1404 هـ / 1984 م في (381) صفحة من الحجم المتوسط .

وهو كتاب رائد في بابيه، وقد امتاز على كتاب روزنتال بعدة أمور، منها أنه -بالإضافة الى سلامته من الإسقاطات الإستشراقية - قد ركز على جانب واحد من المنهج العلمي، وهو البنية الداخلية، أي منهج التفكير و الاستنباط إذ حاول النشار تلمس ملامح هذا المنهج ، لدى علماء الإسلام من متكلمين، وأصوليين، وفقهاء، ورياضيين، وكيميائيين، وغيرهم من خلال كتاباتهم العلمية ، ونقدتهم للمنطق الأرسطي . ورغم هذه السعة التي اتسمت بها مادة البحث، والتي لم تعفه من السطحية أحيانا فإن النشار رحمه الله قد استطاع تركيب صورة متكاملة، عن المنهج العلمي - والتجريبي منه على الخصوص - لدى علماء الإسلام كما امتاز هذا الكتاب، على كتاب روزنتال، باستثماره للعلوم الشرعية بصورة أعمق وأدق، مما طبعه بالأصالة، و جعله يحتل مقام الريادة، في توجيه (تفكير عدد من الباحثين (...)) الى دراسة الفكر الإسلامي، في إطار المنهج العام لأصحاب الأصول، ولعماء الكلام (11).

(9) مناهج روزنتال : 170.

(10) نفسه : 17.

(11) من مقدمة الدكتور عبده الراجحي للطبعة الثالثة من الكتاب ص6.

وفي سنة 1404هـ / 1984م صدرت الطبعة الأولى لكتاب جديد في نفس الإتجاه، للدكتور مصطفى حلمي، بعنوان : (مناهج البحث في العلوم الإسلامية) عن مكتبة الزهراء بالقاهرة ، في (232) صفحة من الحجم المتوسط. وهو يتكون من مقدمة وثلاثة أبواب، من غير خاتمة.

والكتاب في أغلب مادته، تكرار لكتاب الدكتور النشار رحمه الله، خاصة منه البابان الأول والثاني، إذ جعل فصول الباب الأول في التعريف بمناهج البحث، والنظرية العلمية، ونقد علماء المسلمين للمنطق الأرسططاليسي، ثم صلة النهضة الأوروبية بالمنهج التجريبي، وأسباب التقدم العلمي لدى المسلمين. وجعل الباب الثاني في كون التقدم العلمي، ثمرة جهود العلماء المسلمين، في الطبيعة، والطب، والفلك والرياضة.

أما الباب الثالث - الذي يتميز بجذته النسبية - فقد جعله في (مناهج البحث في بعض العلوم الإنسانية في الفكر الإسلامي الذي صاغه في مبحثين : الأول في قواعد المنهج السلفي في الفكر الإسلامي)، والثاني عبارة عن (مقدمة عن منهج علماء المسلمين) في النفس والأخلاق والإجتماع.

بيد أن المبحث الأول، هو الأكثر طرافة، حيث حاول فيه المؤلف استنباط بعض القواعد المنهجية، في البحث الإسلامي وهي:

- الشرع قبل النقل في الفهم والتفسير.

- رفض التأويل الكلامي في الاعتقاد.

- الاستدلال بالأساليب العقلية في القرآن ، فيما يتعلق بالنظر في ملكوت

الكون لمجادلة الخصوم (12).

ورغم اضطراب الكتاب مادة، ومنهجاً، فهو مع ذلك يمكن أن يفيد على غرار كتاب النشار في تربية الحس المنهجي، لدى طلاب الدراسات الإسلامية، وإن كان كتاب النشار أدق منه طبعاً، في بناء قضاياها على أصول وقواعد، و أغنى فيما يتعلق بفتح آفاق البحث المنهجي، في كل مجال على حدة ، من مجالات العلوم الشرعية.

بيد أن الفراغ يبقى حاصلاً، فيما يتعلق بالجانب المنهجي التطبيقي، أو التقني، وما ينبني عليه من تنظير، وهذا ما تصدت له كتب القسم الثاني من الكتابات المنهجية في التخصصات الشرعية.

(12) ص: 100 إلى 109.

ب - القسم الثاني : وكان الغرض الغالب منه ، هو تقديم صورة إسلامية عملية للبحث العلمي، ومناهجه، وتقنياته، بشكل حديث، انطلاقاً من النصوص القرآنية، والحديثية واستعانة بمناهج العلوم الإنسانية في الفكر الغربي، و كذا وضع قواعد وتوجيهات لبناء البحث العلمي في العلوم الشرعية . ومن أقدم ما ألف في هذا الاتجاه ، كتاب (لمحات في المكتبة ، والبحث ، والمصادر) للدكتور محمد عجاج الخطيب ، الذي صدرت طبعته الأولى سنة 1389هـ / 1969م. ثم صدرت طبعته الخامسة سنة 1400هـ / 1980م عن مؤسسة الرسالة ببيروت ، في (480) صفحة من الحجم المتوسط.

و هو يتكون من مقدمة ، وثلاثة فصول ، ولم يختم بخاتمة. فأما الفصل الأول منه ، فقد خصصه صاحبه للحديث عن المكتبة، وتحدث فيه عما يتعلق بها، نشأة وتنظيمها، وأهميتها، قديماً وحديثاً.

وأما الفصل الثاني، فقد خصصه للحديث عن (البحث وأصوله)، ذكر فيه بعض تقنيات البحث العلمي، بشكل هزيل جداً، لا يتجاوز حجمه (23) صفحة! بالنسبة لكتاب يفوق عدد صفحاته الأربعمئة !

وأما الفصل الثالث فهو الذي نال الحظ الأكبر من التوسع والتفصيل، وهو عبارة عن بيبليوغرافيا، لأهم المصادر والمراجع في العلوم الشرعية. والكتاب بهذه الصورة، تكاد تنحصر فائدته في مادته المرجعية، الغزيرة التي عرض فيها أهم مصادر التراث الإسلامي جملة.

و من الكتب القيمة ، التي صنفت بهذا القصد أيضاً، كتيب : (في المنهجية والحوار) للدكتور رشدي فكار، الذي صدرت طبعته الأولى بعنوان (لمحة عن منهجية الحوار والتحدي الإعجازي للإسلام في هذا العصر) سنة 1402هـ / 1982م. عن مكتبة وهبة بالقاهرة - مطبعة التقدم . ثم صدرت طبعته الثانية بالعنوان الجديد، مع بعض التعديلات و الإضافات سنة : 1403هـ / 1983م عن مكتبة وهبة بالقاهرة، ومكتبة المشعل بالرباط - مطبعة أكدال بالرباط.

و الكتاب في (128) صفحة من الحجم الصغير، وهو - بعد مقدمتي الناشر - ينحصر في ثلاثة فصول، وخلاصة.

فأما الفصل الأول : فهو (لمحة عن الإطار التنظيري للمنهجية ، والمناهج الرئيسية لعلوم الإنسان). تحدث فيه أساساً عن ثلاثة مناهج، هي المنهج التاريخي، والمنهج السوسيولوجي، والمنهج التحليلي.